مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية
اسم الكاتب: م.م. اثير ناظم عبد الواحد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6915
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 11:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية

المدرس المساعد
اثير ناظم عبد الواحد (*)

المقدمة

قطر، تلك الدولة الخليجية التي لا تبلغ مساحتها اكثر من ١١ ألف كم مربع ، وتشبه خارطتها راحة اليد الطافية في مياه الخليج العربي المضطربة، أدركت، وبعد مشاكل حدودية مع جارتها الكبرى العربية السعودية، وسياسة ايرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، بأن الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن ان يحل الكثير من المشاكل والازمات ويجنبها الكثير من التحديات ، وللعب دور اكبر في اطار التسويات والحلول الاقليمية والعربية ، وحتى في اطارها الدولي ، اذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك الى امكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي ارتكزت على أسس وثوابت سياستها الخارجية في التأكيد على :

- حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
- حل النزاعات بالطرق السلمية ، وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة القطرية الى ارض الواقع اذ تمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجأت الى التحكيم الدولي في نزاعها على جزر الحوار مع البحرين بلا ان تفسح المجال للتدخلات الخارجية .
- دعم القضايا العربية والاسلامية
- وتطوير علاقات التعاون في اطارها الاقليمي والدولي بغية ايجاد مناخ طبيعي للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، وايجاد بيئة مستقرة للاستثمار، وهو ما حاولت الدوحة الاستفادة من نتائجه الايجابية، الامر الذي جعلها تقف على رأس قائمة الدول المستثمرة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

ومن هنا، وبغية الدخول كلاعب سياسي يتقدم كل القوى الاقليمية الاخرى في قضايا المنطقة ، ولما أتسمت به من سياسية حيادية كوسيط نزيه وموثوق به ، ليس له أي نفوذ او طموحات نحو الهيمنة وفرض اجندات معينة، فان القيادة القطريـة فضلت استخدام القنوات

(*) كلية التربية-الجامعة المستنصرية

الدبلوماسية التي تمتطي صهوة القوة المالية التي تتمتع بها، والتوسط في قضايا المنطقة وازماتها في الوقت الذي فشلت فيه كل الوساطات الاخرى، بما فيها تلك الوساطات التي طرحتها قوى دولية كبرى .

وعليه، فانه هذه الدراسة التي تعتمد منهج التحليل السياسي لمعطيات واقع السياسة الخارجية القطرية في اطار علاقاتها الاقليمية والدولية، وتحليل مضمون الخطاب السياسي لقيادتها، سوف تتصب على توضيح العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة خارج الانتماء الخليجي والعربي، ومن ثم تناول الوساطة والمبادرات القطرية في عدد من الأزمات الاقليمية والعربية ، على الرغم من انه ليس هناك مشكلة او أزمة في المنطقة الا والدبلوماسية القطرية حاضرة فيها :

١ – العوامل الدافعة لسياسة خارجية متميزة

٢ –الازمة اللبنانية وتداعياتها الاقليمية والدولية .

٣ –قضية دافور .

٤ – العدوان الاسرائيلي على غزة

٥ –الملف النووي الايراني

أولا : العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية متميزة

اذا كان مفهوم السياسة الخارجية يشير الى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسية الخارجية، وعلى اساس مصالح هذه الدولة، ومن فلسفة نظامها السياسي، وفي اطار تفاعل علاقاتها الدولية، فان منهج السياسة الخارجية المستقلة والمتوازنة فرضت على القيادة القطرية كخيار أملته وشاركت في دفعه عوامل داخلية وخارجية، وعززت القناعة بان ما من خيار غير ذلك الابحار في هذا المحيط المضطرب والمقلق لسيادة قطر الوطنية والاقليمية .

أذ ان الخروج من دائرة التأثير السعودي، او الانفلات من الدوران حول القطب الذي تتزعمه الرياض، كان من أولويات النظام السياسي القطري الذي شكل بعد حزيران عام ١٩٩٥، فقد تجلى هذا الخروج في الاعتراض الذي عبرت عنه الدوحة ضد تسمية احد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط ديسمبر عام ١٩٩٥[1]. واشرف النظام السياسي القطري على انشاء قناة الجزيرة في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٩٦، التي اصبحت الصوت الآخر او القناة الاضافية التي تستطيع من خلالها الدوحة انتقاد سياسات الدولة الاخرى وخصوصا الاقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية، حتى ان بعض الاطراف العربية وصفتها

[1] **Politique du Qatar . http://fr . org wikipedia. /wiki/politique _du_Qatar**

بأنها الذراع غيرالرسمي لدبوماسية النظام القطري، على الرغم من الادعاء بانها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي القطري [٢].

ويبدو ان ما حدث ايلول عام ١٩٩٢ من نزاع حدودي بين الرياض والدوحة على منطقة الخفوس، حيث المواجهة العسكرية التي ادت الى مقتل جنديين من القوات القطرية، والانتقاد العلني للسياسة السعودية، وعلى الرغم من تسوية النزاع الحدودي، الا ان القيادة الجديدة برئاسة الامير الشيخ حمد بن خليفة الثاني ، لم تغب عنها هذه الحادثة، وادركت بان فلسفة الدبلوماسية الواقعية ودقة التقييم والتوازن السياسي في التعامل مع الاحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية، هي الطريق القويم للابتعاد عن سياسات مرتجلة وعدم الانجرار الى مواقف وسياسات تكون صدى لسياسات قوى اقليمية ودولية مهيمنة لا مصلحة لقطر فيها، ولكن بلا التفريط بالثوابت التاريخية والقومية .

واذا كانت الدوحة قد فسحت المجال لعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وموافقتها على تأجير قاعدة السيلية وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك في عام ١٩٩٢ للقيادة المركزية للمنطقة الوسطى للجيش الامريكي التي تقع على خط التماس الحدودي مع المملكة العربية السعودية، واقامت علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع إسرائيل والسماح لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الاسرائيلية في الدوحة في ايلول عام ١٩٩٦ [٣]، فانها ارادت اقناع كل الاطراف الاقليمية والدولية بصحة منهجها السياسي الواقعي ، ويتيح لها حرية اتخاذ المواقف وتبني السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا، وبدون ان تجعل ارضها منطلقا للاعتداء على جيرانها، وان يسمح لها ذلك ايضا بان تكون الوسيط المقبول ما بين الاطراف المتصارعة في المنطقة، وحتى ما بين احدى دول المنطقة والقوى الكبرى، وهذا ما سنلاحظه في موقف الدوحة من قضية الملف الايراني .

ومن هنا ، فقد برزت قطر، وفي أكثر من مناسبة، خلال تصاعد أزمة اقليمية او دولية، بانها نجم دبلوماسي ساطع يدور في سماء الشرق الاوسط، وتحولت الدوحة الى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الاطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة: من دافور، ولبنان، واليمن، الى افغانستان والعراق وازمة الممرضات البلغاريات، وبين فتح وحماس والعلاقات بين السودان وتشاد ، وبين فرنسا وسوريا، فضلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة، مما جعلها تنحت موقعا متميزا للتاثير الدبلوماسي والسياسي في كل المنطقة، يحظى بالترحيب والاستجابة،

[2] L,effet Al-Jazira .http//www.ifri.org?na&e=detail-contribution & id =id =4257 & id_nrovenance =123

[3] Rabi ,Uzi ,//Qatar,s relations with Israel : challenging Arab and Gulf Norm s.)) Middle East Journal : vol 63 ,no, 3 ,summer 2009 .pp .443 – 459

حتى من الاطراف التي نظرت الى الاداء الدبلوماسي القطري على انه انتقاص او تجاوز على دورها الاقليمي، وانها تلعب في ساحة الكبار في المنطقة، وهذا ما ظهر واضحا في الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، حيث التململ والانتقاد من بعض القوى الاقليمية العربية للدور الذي قامت به قطر خلال الحرب .

وفي الواقع ، فان الادراك البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة ، دفعت القيادة القطرية الى تبني سياسات متوازنة وغير عدائية، عوضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار معايير القوة الاقليمية ، حتى وان بدى لاي محلل سياسي بانه هناك تناقض ما بين العلاقات الفريدة مع واشنطن، وانتقاد الدوحة للسياسة الأمريكية في الشرق الاوسط وخصوصا في العراق وافغانستان[٤].

ثانيا : الازمة اللبنانية وتداعياتها الاقليمية والدولية

في الواقع، بقدر ما أن الصراع العربي– الاسرائيلي يمثل من اخطر الصراعات المهددة للامن والسلم الدوليين ليس في منطقة الشرق الاوسط، وانما على المستوى الدولي لما يطرحه من استقطاب ومحاور عديدة منشغلة في هذا الصراع، الا ان الازمة اللبنانية التي ترجع بجذورها الى الحرب الاهلية التي اندلعت في اواسط السبعينيات من القرن الماضي وما شهدت من انعطاف حاسم وخطير بعد اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في شباط– فبراير عام ٢٠٠٥، قد شكلت من الأزمات الخطيرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تداعياتها الاقليمية والدولية، وانتجت شبكة من التحالفات الطائفية والدينية في منطقة تعد من اكثر بؤر العالم توترا ومنافسة، لما تحتويه من ثروات بترولية هائلة، حتى ان الحرب التي اندلعت في صيف عام ٢٠٠٦ ما بين حزب الله واسرائيل لم تخرج عن هذا التحليل. أذ لاول مرة نلاحظ اصطفاف عدد من الانظمة العربية مع إسرائيل والولايات المتحدة ضد المقاومة اللبنانية، الامر الذي ادى الى انقسام عربي واضح ترجمته الكثير من سياسات الانظمة العربية التي لم تستطع التوصل الى موقف سياسي موحد أزاء هذه الازمة والحرب التي شنتها إسرائيل ، الامر الذي انعكس على الاداء العربي الجماعي وسمح بتدخل قوى اقليمية لتفرض نفسها وسياساتها على ازمات ومشاكل كان الاجدر بالعرب انفسهم ان يكونوا الطرف الفاعل فيها .

واذا كان لقطر موقف متميز خلال الحرب التي ادانتها بكل قوة والدور الذي لعبته الدبلوماسية القطرية في مجلس الامن، ورفضت التغطية على هذه الحرب، مثلما قامت بعض

[4] **Olivier Da Lage , ((La diplomatie de Doha: Des yeus plus gros que le ventre)) . http://mapage .noos .fr /odalage /autres /qat.htm1**

الانظمة العربية التي وضعت اللوم على حزب الله محملة اياه مسؤولية اندلاع الحرب وعقدت من امكانية التعجيل بأيقافها، واعطت غطاء سياسيا لاسرائيل لتواصل عدوانها ، فان الدوحة كانت البادئة في كسر الحظر الجوي والعمل على وقف الحرب بالصيغة التي طرحت في مجلس الامن، ووظفت كل امكانيتها وعلاقاتها مع الاطراف اللبنانية بغية تهئية الارضية السياسية المقبولة لانجاز توافق لبناني، بعد ان فشلت كل الوساطات التي طرحت من اطراف اقليمية ودولية لها حساباتها واجنداتها السياسية المعروفة.

وبلا شك ، فقد تولد لدى القيادة القطرية قناعة كافية، ومن خلال استخلاص دروس السنوات السابقة من العمل العربي، وحتى الخليجي، بأن المبادرات والوسطات الفردية يمكن ان تحقق بعض الخطوات الملموسة على ارض الواقع،وأكدت التجارب بانها افضل من المبادرات الجماعية التي تتجاذبها محاور عدة ومواقف متناقضة ، وخصوصا اذا كان الوسيط يتميز بمصداقية عالية بين الاطراف المتصارعة، ولم يتخذ سياسات تثير تحفظ هذا الطرف او ذاك . فقد كان الموقف القطري في مجلس الامن وخلال المداولات لاصدار القرار ١٧٠١/ ٢٠٠٦ القاضي بوقف الحرب، اذ تم اختيارها رئيسا لوفد الجامعة العربية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت، موقفا واضحا في تعديل الكثير من العبارات التي رأت فيها اجحافا بالحقوق اللبنانية. أذ أكد وزير الخارجية القطري في بداية جلسة مجلس الامن، على ضرورة وقف القتال في المنطقة ((ليس بحسب المنظور الاسرائيلي وانما استنادا الى قرارات الامم المتحدة واعادة الحقوق الى اصحابها))، ولاسيما وان إسرائيل ارادت ان تزج بحزب الله وسلاح المقاومة في نص القرار ، وتحميله مسؤولية الحرب ،والمغامرة " غير المحسوبة " النتائج مثلما طبلت بعض وسائل الاعلام العربية في " معسكر الاعتدال "[٥]. وقد فرضت قطر ان تكون قواتها ضمن قوات حفظ السلام في لبنان تحت اسم اليونيفيل، فضلاً عن انها سارعت في كسر الحصار الجوي الذي فرضته إسرائيل على مطار بيروت، وعّدت هذا الحظر خرقا لقرار مجلس الامن المرقم ١٧٠١ .

وخلال حمى القذائف التي تمطر على بيروت وجنوب لبنان، انتقد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بعض المواقف العربية

---

[٥] بعد المشاركة في جلسة مفتوحة بمجلس الامن : العرب يكثفون المشاورات لتعديل قرار اممي حول لبنان . الرابط الالكتروني: http://www.algazzeera.net/News/archive/archive?Archive1d=334860

وينظر ايضا ،محمد خواجه ، ((المشهد العسكري بين المقاومة واسرائيل بعد حرب تموز /يوليو ٢٠٠٦))، مجلة شؤون الاوسط، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٣٣ صيف –خريف ٢٠٠٩ ، ص ١١٩

التي كانت جزءا من المشكلة في هذه الحرب منذ البداية [٦]، والتي كانت تحض إسرائيل في القضاء على المقاومة وحزب الله بالذات، وخصوصا عندما نظرت الى نتائج الحرب من منظار طائفي، بعيدا عن الانتماء القومي والاسلامي . وبغية تهئية الارضية السياسية اللبنانية لجمع كل الاطراف على طاولة واحدة من الحوار ، فان الدوحة اقنعت الرئاسة الفرنسية بان اية تسوية للوضع اللبناني لا بد وان يمر من دمشق ، الامر الذي يتطلب تطبيعا للعلاقات السورية – الفرنسية التي توجت بلقاء الاسد وساركوزي في باريس في تموز – يوليو ٢٠٠٨ خلال انعقاد قمة الاتحاد من اجل المتوسط ، اعقبها زيارة الرئيس الفرنسي الى دمشق في ايلول من السنة نفسها [٧].

ومن هنا كان للجهد الدبلوماسي والسياسي القطري نتائجه الايجابية في جمع كل الاطراف اللبنانية (المعارضة والموالاة) على طاولة واحدة في الدوحة بغية التوصل الى صيغة توافقية في اطار ((مبادرة الدوحة)) التي خرجت تحت رعاية أمير قطر، بعدد من النقاط الجوهرية التي وضعت حدا لانزلاق البلاد الى حرب اهلية جديدة ، واسست لوضع سياسي مستقر تمثل في انتخاب رئيس لبناني هو العماد ميشال سليمان، وتشكيل حكومة أئتلافية توجت مسيرتها في الانتخابات النيابية التي جرت في مايو – أيار عام ٢٠٠٩ ، برئاسة سعد الحريري وتكونت من مختلف الطوائف والمكونات السياسية اللبنانية .

واذا كانت قطر تسعى لان تكون ساحة للقاء، على حد تصريح أميرها خلال افتتاح جلسة الحوار بين الفرقاء اللبنانيين، فان هناك من ينظر الى هذه السلحة بمنظار آخر، وعدّته انحياز سياسي لاطراف هدفها اشاعة الفرقة والخلاف في الصف العربي، وهذه هي اللغة السياسية والاعلامية نفسها التي استخدمت ضد قطر خلال حرب غزة ، وكذلك في وساطتها في قضية دافور، كما سنرى ذلك .

ثالثا: قضية دافور والوساطة القطرية

في الواقع، أن تذهب دولة بحجم قطر وتدخل كوسيط في حل نزاع وازمة مشتعلة وتمس بشكل مباشر الامن القومي المصري والافريقي في الوقت نفسه، امر أثار الكثير من الانتقادات وحتى محاولات عدة لافشال تلك الوساطة، بالقدر نفسه مما أثار الكثير من علامات الاستفهام، ومن بينها: ما الدوافع التي حفزت الدوحة ان تزج بنفسها في مثل هكذا صراع تداخلت فيه الحسابات الستراتيجية للقوى الاقليمية والدولية؟ لا بل ان الامر وصل بان ما حصل في دافور يعد جريمة ابادة

[٦] قناة الجزيرة الفضائية–الاثنين ٢٧آب ٢٠٠٦ الرابط الالكتروني: http//www.mofa.gov.qa/ detai1s.cfm?id=240

[7] Le Qatar ,joker doplomatique de Nicolas Sarkozy.Le Point .fr .http// www .lepoint .fr/ actualites /2008-11-28/le-qatar-goker-diplomatique-de-nocolas-...

جماعية انتقلت ملفاتها الى ساحة محكمة الجنايات الدولية في لاهاي وطالت رئيس النظام السوداني شخصيا.

وبلا الدخول في تفاصيل الصراع في اقليم دافور حيث جذوره العرقية والقبلية وفشل النظام السياسي في ارساء منهج ديمقراطي يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة في السلطة ، وغياب التنمية الاقتصادية الفاعلة التي تنتشل الشعب من حالة الفقر المدقع الذي يعاني منه وشدة التدخلات الخارجية ، فأن هذا الصراع اختبر العديد من الوساطات منذ شباط / فبراير ٢٠٠٣ ، الا انها لم تؤد الى ردم فجوات الخلاف العميقة بين الاطراف المتنازعة ، وخصوصا تلك الوساطات التي رعاها الاتحاد الافريقي والامم المتحدة ، على الرغم من جولات التفاوض العديدة التي جمعت الفرقاء السودانيين [٨].

ولكن سرعان ما أبدت قطر رغبتها في ان تكون وسيطا لحل الازمة الناشبة في اقليم دافور حتى انطلقت التصريحات السياسية والاعلامية المرحبة بالمبادرة القطرية من كل الاطراف السياسية وكل مكونات الشعب السوداني . فقد اعرب الدكتور حسن الترابي زعيم المؤتمر الشعبي السوداني عن تفاؤله حيال المبادرة التي طرحتها الدوحة ، واذا كان زيني مناوي كبير مساعدي الرئيس السوداني قد رحب بهذه المبادرة ، فان قيادي حركة تحرير السودان ، والحركة الشعبية ، اللتان لم توقعا اتفاق الخرطوم، قد اعربا عن موافقتهما حضور طاولة المفاوضات التي ترعاها الدوحة [٩].

أذن ، ماهي الاسباب التي دفعت كل الاطراف السودانية ان تبدي موافقتها السريعة على حضور طاولة التفاوض التي رعتها الدوحة ، ولم تضع أي شروط مسبقة كما كان يحصل في الوساطات السابقة ؟

١ – ان الدعم الاوروبي والامريكي للدبلوماسية القطرية وجهودها في تسوية الأزمات المقلقة للامن الغربي عموما لم يأت الا بعد ان ادركت واشنطن وباريس بان سياساتهما لم تؤد الا الى تعقيد الامور، وفشلت كل الوساطات والمبادرات التي طرحت لتسوية هذه الصراعات، حتى وان كانت تتسم بالواقعية احيانا، الا انها لم تحظ بموافقة كل الاطراف التي شككت

---

[٨] مجموعة باحثين ، ((حال الامة العربية ٢٠٠٥ : النظام العربي : تحدي البقاء والتغيير)) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الاولى ، نيسان / ابريل ٢٠٠٦ ، ص ١٠٠ وما بعدها .وللمزيد من الاطلاع عن هذه القضية ينظر آدم محمد احمد عبدالله، " قضية دافور : الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٢ –ربيع ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ وما بعدها

[٩] محمد صبره ، ((التراب متفاؤل بمبادرة قطر لحل ازمة دافور)) ، الرابط الالكتروني :
http://www.islamonlian .net /sevrlet/satellite/c-ArticleA_eacid=12217202199737program

اصلا بسياسات هذه القوى التي لها حساباتها الخاصة في المنطقة، حتى ان الاوساط السياسية والدبوماسية الفرنسية وصفت قطر بانه "جوكر الدبلوماسية" الفرنسية في الشرق الاوسط[١٠].

٢ – أن ما حققته الدبلوماسية القطرية من أداء متميز ونتائج مثمرة في تسوية ازمات ومشاكل شهدتها المنطقة، منحها المصداقية والفاعلية في الالتزام بما وعدت به ، وذلك من خلال الوقوف على مسافة واحدة من كل الاطراف ، بلا أي انحياز لهذا الطرف او ذاك . أذ اشار الدكتور حسن الترابي الى " ان الدوحة مؤهلة لحل مشكلة دافور ، حيث يبحث اطراف أي نزاع دائما عن بلد لا يرتاب فيها لتحقيق التسويات"[١١]. وهذا ما عبرت عنه ايضا حركة العدل والمساواة ، والتي تعد من اقوى الحركات المسلحة في اقليم دافور، في قبولها للوساطة القطرية ، وحضور طاولة المفاوضات التي انعقدت في الدوحة في منتصف شباط – فبراير ٢٠٠٩ ، واثمرت عن اقرار وثيقة بناء الثقة وحسن النيات بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة ، تمهيدا للتوقيع على الاتفاقية الاطارية التي وضعت حدا لهذه الازمة من خلال التوصل الى وقف اطلاق النار والسماح بدخول منظمات الاغاثة الدولية، وان كانت تبدو اتفاقية هشة، وما زالت المشكلة قائمة، الا انها شكلت خطوة متقدمة في وقف معاناة السكان والحفاظ على حقوق الاقليات، والسيادة الاقليمية للسودان.

٣ – ويبدو أن ما نسجته قطر من علاقات وثيقة قوامها الدعم المالي، مع كل الدول المجاورة للسودان، والتي لعبت بشكل مباشر او غير مباشر بتفاعلات الازمة في دافور التي تعدت بعدها الوطني الى ابعاد اقليمية ودولية، قد منح الدوحة بعض الاوراق الرابحة في التفاوض بين الفرقاء السودانيين، بعد ان حاولت ايجاد قنوات للتطبيع بين السودان والدول المجاورة مثل ارتيريا، اثيوبيا، وتشاد وحتى ليبيا، بهدف وقف التدخلات الخارجية في الازمة، ولا سيما وان قضية دافور اضحت مؤخرا اكثر تعقيدا وذلك لارتباطها بالامن

[10] le Qatar ,joker diplomatitque de Nicolas Sarkozy. http//www .Liberation. fr/deneches/ 010164040 -le-qatar-joker-diplomatique-de-nicla…

[١١] الترابي متفائل بمبادرة قطر لحل ازمة دافور . اسلام اون لاين . الرابط الالكتروني :
http://www.islamoline.net/sevlet/satelliet?c=ArticleA_C&cid=1221720219973&pagenam...

الاقليمي، ومصالح القوى الاستعمارية التقليدية في القارة وتنافسها على ثرواتها الطبيعية [١٢].

وهكذا جاءت ثمرة الجهود الدبلوماسية القطرية التي توجت بالتوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار في الدوحة في السابع عشر من شباط – فبراير ٢٠١٠ من قبل الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بعد سنة من اتفاقية الاطار ، برعاية أمير قطر والرئيسان التشادي والاريتيري . واذا كان الاتفاق قد نص على وقف اطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ عند منتصف ليلة ١٧ – ١٨ فبراير ، فان الاتفاقية اشترطت مشاركة حركة العدل والمساواة في مستويات السلطة كافة، وان تؤسس حركة العدل والمساواة "حزبا سياسيا" ضمن اطار التعددية الحزبية والسياسية ومؤمنا بتداول السلطة سلميا، ودمج مقاتلي حركة التمرد في وحدات الجيش والشرطة، فضلاً عن اطلاق سراح المعتقلين والتعويض للنازحين، وتنمية الاقليم، اذ قررت قطر الاشتراك بملياري دولار في صندوق اعادة بناء السودان.

رابعا : العدوان الاسرائيلي على غزة

في الواقع ، شكل العدوان الاسرائيلي على غزة ما بين ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الاول – يناير ٢٠٠٩، والذي اطلقت عليه تل ابيب علمية " الرصاص المسكوب " منعطفا حاسما في الصراع العربي – الاسرائيلي، اذ لاول مرة تقف بعض الانظمة العربية متفرجة على المذابح وماكنة التدمير الاسرائيلية وهي تحصد سكان القطاع وتحيل منازلهم الى اكوام من الحجارة، لا بل وصل الامر الى ان بعض الاجهزة الامنية لعدد من الدول العربية قدمت المعلومات اللوجستية عن حركة حماس وقياداتها. وامام هذا العجز والتخاذل العربي في وقف المجازر التي ارتكبتها إسرائيل، وكما حصل في حرب ٢٠٠٦ ، فسح المجال لتدخل قوى اقليمية للجوار العربي [١٣]، ودولا اخرى بعيدة جدا مثل فنزويلا وبوليفيا، لتأخذ زمام الامور وتقف مدافعة عن الشعب الفلسطيني في غزة ومنددة بالعدوان الاسرائيلي الذي استمر اكثر من اربعين يوما [١٤]. ووسط هذا الخواء العربي جاء الجهد الدبلوماسي والسياسي القطري الذي تركز اولا وقبل كل شيء اعادة توحيد الصف العربي ،ورأب

---

[١٢] للمزيد من الاطلاع حول شبكة المصالح الاقليمية والدولية المتناقضة في اقليم دافور وافريقيا ينظر: حسن الحاج علي احمد، "اكبر من دافور: الامن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت العدد ٢٢-ربيع ٢٠٠٩، ص ١٧

[١٣] محمد نور الدين،" تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات واجابات"، مجلة شؤون الاوسط العدد ١٣١ شتاء ٢٠٠٩ ، ص ٥٧

[١٤] للمزيد من الاطلاع على النتائج السياسية والعسكرية والامنية لحرب الابادة على غزة ومن وجهة نظر اسرائيلية ينظر : احمد ابو هدبة، "التقرير الاسرائيلي: ٣/١– ٧/١ ٢٠٠٩ "، مجلة شؤون الاوسط العدد ١٣٣ /٢٠٠٩ ص ١٦٧ وما بعدها.

الصدع ، وابراز دور عربي مكملا للمسارات السياسية والدبلوماسية التي انطلقت من محاور عدة بغية وقف ماكنة الابادة الاسرائيلية ضد سكان غزة.

ومن هنا كانت الدعوة القطرية للانعقاد مؤتمر قمة طارئة عربية في الدوحة للخروج بموقف عربي موحد لوقف العدوان الاسرائيلي ورفع الحصار وسياسات التجويع عن سكان غزة. الا ان هذه الدعوة واجهت معارضة عدد من الانظمة العربية التي رفضت حضورها، واعطت المسوغات الكافية لاسرائيل في تنفيذ اهدافها العسكرية والسياسية بالتحديد، ومن بينها القضاء على البنية العسكرية والبيئة السياسية لحركة حماس في القطاع وتدمير بنيتها التحتية ، وهو في الواقع الهدف المعلن لكل من عارض انعقاد القمة التي عقدت في الدوحة يوم الجمعة الموافق ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، بدون ان يكتمل نصابها القانوني وسط اعتراض قوي من السعودية ومصر، فقد اصرت القاهرة فيما بعد على استبعاد قطر من القمة الرباعية التي انعقدت في الرياض في الحادي عشر من آذار –مارس ٢٠٠٩ .

واذا كان البيان الختامي للقمة قد اكد عدداً من النقاط التي توزعت ما بين الادانة والمطالبة والضرورة، وعرضها على قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية، التي انعقدت بعد ثلاثة ايام من قمة الدوحة (١٩– ٢٠كانون الثاني)، فان بيان قمة الكويت الذي لم يتعد سوى ١٨ سطرا اجهز على كل ما تم الاتفاق عليه في القمة السابقة[١٥]، وكشف عن عجز النظام العربي من ان يتخذ موقفا يرتقي الى مستوى المسؤولية القومية والتاريخية في دعم الشعب الفلسطيني والقضايا العربية الاخرى، الامر الذي ادى الى منح القوى الاقليمية والدولية القدرة على التدخل وفرض نفوذها وهيمنتها على سلطة القرار العربي، وتحويل الساحة العربية الى ساحة منازلة وتسوية الحسابات السياسية والامنية للقوى الخارجية.

ومن جهة آخرى ، فان الاهداف التي انطلقت من خلالها عملية "الرصاص المسكوب" قد جاءت بنتائجها العكسية، وعززت من مكانة حماس السياسية، الامر الذي جعل الدوحة تقنع باريس بالتفاوض مع حماس واي تجاهل لها اضرار بالقضية الفلسطينية وغلق الابواب نحو السلام الشامل. ومن هنا فقد بادر الرئيس الفرنسي ساركوزي الى نقل رسالة الى قيادة حركة حماس بواسطة القناة القطرية تتعلق بالجندي الاسير الاسرائيلي جيلعاط شاليط، وضرورة قيام المصالحة وتوحيد الموقف الفلسطيني.

خامسا : الملف النووي الايراني

[١٥] ينظر للبيان الختامي لقمتي الدوحة والكويت ، مجلة شؤون الاوسط العدد ١٣١ / شتاء ٢٠٠٩ ، ص ص٨٧-٨٩

في الواقع، اذا كانت الادارات الأمريكية واسرائيل بضغوطهما السياسية والامنية والعسكرية والمالية، وخصوصا بعد حرب تموز صيف ٢٠٠٦، قد استطاعتا تغيير اتجاه العدو الاساسي ومركزية الصراع، وان تجعل من ايران وسياستها الاقليمية الخطر الاستراتيجي المهدد للامن القومي العربي، وبالتحديد تهديدا مباشرا على امن الخليج العربي، فان القيادة القطرية قد ادركت خبايا هذه السياسات التي طالما انجرفت اليها بعض الانظمة السياسية العربية ودفعت الثمن باهضا لحساب استراتيجيات القوى الكبرى ، كما حصل في حرب افغانستان، وغزو العراق في ٢٠٠٣ ،وتبنت سياسة اكثر واقعية وقراءة حسنة لقواعد اللعبة الدائرة حول البرنامج النووي الايراني، والتنافس بالنيابة" التنافس الطائفي "بين القوى الاقليمية لحساب السياسات الدولية، الامر الذي دفعها الى الدخول على مسار الوساطات والمبادرات لحل اشكالية العقد التي التفت حول البرنامج النووي الايراني وتفاعلاته الاقليمية والدولية، حيث سيناريوهات الحلول السلمية والتهديد بالضربات العسكرية المختارة، واندلاع حرب الخليج الرابعة.

وبلا شك،فان قطر التي تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي ١٦% من الاحتياط العالمي، والثالثة بعد روسيا وايران، بحقولها التي تمتد حتى الحدود البحرية الايرانية، فضلاً عن ١٥ مليار برميل من الاحتيطات البترولية[١٦]، على قناعة راسخة بانها لن تكون في منئى عن تلك الحرب المحتملة ونتائجها المدمرة لقطر قبل غيرها من دول المنطقة. ولذلك فان الخيار الذي تبنته الدوحة وحفاظا على مصالحها الحيوية، هو عدم تبني أي سياسة عدائية او استفزازية تجاه طهران، كما فعلت بعض الانظمة العربية في المنطقة.

ومن هنا، فان مسار المفاوضات في اطار مجموعة ٥+١ حيث الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها ،حظي بالدعم القطري ، لا بل ان الدوحة اضحت وبتشجيع من الرئاسة الفرنسية ، احدى القنوات التي يمكن من خلالها مفاوضة الطرف الايراني وتقديم حزمة الامتيازات التي يمكن ان تحصل عليها طهران في حالة قبولها بالمقترحات الغربية ، ولا سيما وان باريس تشارك قطر وجهة نظرها في ان " الهجوم العسكري الاسرائيلي على المنشآت الذرية الايرانية فاجعة حقيقية " على حد تصريح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[١٧].

وقطر التي وثقت من علاقاتها مع طهران ابتداء من عام ١٩٩٣ وفي المجالات كافة، حيث الزيارات المتبادلة لمسؤولين قطرين وايرانيين، واثارت حفيظة الاوساط السياسية وقلقها في

[16] **Le qatar ,joker diplomatique de Nicolas Sarkozy,op,cit.**

[١٧] **سيد حسين موسوي ، " الملف النووي الايراني والتحديات المقبلة " ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد ١٣٣ صيف – شتاء ٢٠٠٩ ، ص٦.**

واشنطن والرياض في وقت واحد، عملت على اقناع الادارة الأمريكية، ومن خلال منطق عدم تجاهل "الاعداء" وهو المبدأ الذي تقوم عليه الدبلوماسية القطرية، على التقارب من ايران واشراكها في حل ملفات المنطقة، وعدم تجاهل دورها ونفوذها الاقليمي[١٨]. واذا كانت هذه الرؤية القطرية قد واجهت معارضة بعض الجهات المتنفذة في البنتاغون والخارجية، الا ان الاحداث والتطورات التي حصلت في افغانستان والعراق اكدت صحة وجهة النظر القطرية.

ومن جهة آخرى ، فان القيادة القطرية تحاول اقناع الدول الخليجية الاخرى في تجمع مجلس التعاون، بضرورة قيام حوار خليجي–ايراني يفضي الى ارساء قواعد مشتركة للامن الاقليمي، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وخصوصا وان المنطقة لاتتحمل ازمات جديدة ، بعد كوارث حروب الخليج الثلاث. واذا كانت دعوة قطر للرئيس الايراني لحضور قمة مجلس التعاون التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٧ ، قد واجهت بعض الانتقادات، الا انها فتحت الابواب نحو تخفيف التوتر في المنطقة، وافسحت المجال للحوار الايجابي لحلحلة بعض الملفات العالقة من خلال الزيارات المتبادلة. كما نجحت قطر في تقريب وجهات النظر الخليجية – الايرانية بمشاركة طهران في قمة مسقط نهاية عام ٢٠٠٨، أذ ان استمرار الحوار ومن وجهة النظر القطرية يمكن ان يجد الارضية المشتركة للبحث عن السبل الكفيلة بايجاد مخرج لمختلف القضايا والازمات ويحفظ مصالح الجميع ويحول دون تكرارها ، على الرغم من سياسة التعنت والمماطلة التي تلجأ اليها طهران في علاقاتها مع عدد من دول الخليج العربي، عندما تتأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة ، او عندما تصل المفاوضات بصدد ملفها النووي الى طريق مسدودة.

وفي الواقع ، فان ما ترمي اليه قطر في مساعيها السياسية والدبلوماسية هو بناء نمط جديد من العلاقات مع طهران ، والذي يصب في مصلحة المنطقة برمتها .وهذا النمط الجديد الذي تسعى اليه الدوحة هو في ان تجعل من ايران عامل استقرار في المنطقة ، وعدم افتعال معارك جانبية معها تصب في خانة الاهداف الاسرائيلية التي تحاول منذ مدة اشعال التنافس الطائفي وان تجعل من ايران العدو البديل عن اسرائيل، وتعمل هذه الاهداف ايضا على تقويض أي اسس يمكن ان تفضي الى تقارب عربي–ايراني، من شأنه ان يوحد المواقف المشتركة تجاه الهيمنة الخارجية. ونبهت قطر الى ان الحوار الايراني–الامريكي المتوقع ان يتطور الى خطوات ملموسة يمكن ان يؤدي الى صفقة شاملة تعترف فيها واشنطن بالدور الايراني في المنطقة، وفي حالة فشله فان الذي

[18] **La diplomatie de Doha: " des yeus plus gros que le ventre" op.cit.**

يدفع ثمن الصراع ما بين ايران والولايات المتحدة هم العرب الذين سيقعون بين فكي كماشة السياسة الامريكية ومصالها الاستراتيجية وما بين الطموحات القومية الايرانية في بيئة مجاورة تناصبها "العداء بالنيابة"، ومحاطة بحزام كامل من الاضطرابات والازمات، والتي تتطلب الحوار الدبلوماسي لان التاريخ علمنا عدم جدوى الحرب في العراق وافغانستان، على حد تعبير وزير الخارجية القطري في اجتماع موناكو الذي عقد في الدوحة ما بين ٢٧– ٢٨ شباط– فبراير ٢٠١٠.

الخاتمة :

أن أية دولة في العالم، سواء أكانت في الماضي او الحاضر، تسعى وفي محيط علاقاتها الدولية، لكي تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية والعسكرية، وامكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الاقليمي، بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الاقليمية. واذا كانت السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وانها تعبر عن فلسفة من يقود السلطة، فان ما تسعى اليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا الاتجاه العام، ولكن ليس

وفقا لمعايير القوة الدولية المتعارف عليه في الفقه السياسي والاستراتيجي، وما يترتب على ذلك من التزامات محسوبة في اطار التنافس بين القوى الكبرى، وانما وفقا لحجم الدولة من ناحية الموقع والسكان وقدراتها المحدودة في التنافس الاقليمي، وما يمكن تعويض ذلك في القوة المالية، والحنكة السياسية، والبراعة في ادارة اللعبة الدبلوماسية، وصولا الى الاهداف الستراتيجية والمتمثلة في المحافظة على الدولة ونظامها السياسي من ان تبتلع، ليس من القوى الدولية الكبرى، وانما من قبل القوى الاقليمية المتنافسة في الهيمنة على المنطقة.

ان مصداقية السياسة الخارجية القطرية، وقدرتها على الاقناع وادارة الازمات الاقليمية بروحية الحوار الايجابي الانساني، قد أثمرت في ان تجعل من الدوحة قبلة الاطراف المتنازعة، وعنصراً فاعلاً في المنطقة ولديه رؤيتها الخاصة، التي من خلالها اسست لعلاقات خارجية متوازنة وجديدة، وشكلت دروسا لصانع القرار السياسي والدبلوماسي القطري في تفهم خيوط السياسة العالمية، والاخذ بنظر الاعتبار المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية الفاعلة في المنطقة.